SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
YEF
المنتدى الإقتصادي اليمني

المستجدات الاقتصادية

الصادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

نوفمبر 2025

economicmedia
economicmedia.net

المحتويات

مقدمـــة 3

أبـــرز الأخبـــار والمؤشـــرات 4- 9

أولاً: إجـــراءات مجلـــس القيـــادة الرئاســـي والحكومـــة اليمنيـــة والبنـــك المركـــزي اليمنـــي والمســـتجدات ذات الصلـــة: 4-6

ثانيـــاً: المســـتجدات المتعلقـــة ببيئـــة الأعمـــال والقطـــاع الخـــاص اليمنـــي: 7-8

ثالثـــاً: أخبـــار ذات طابـــع إنســـاني وتنمـــوي واقتصـــادي 9

أسعار الصرف 10

تحليـــل 11-12

ســـيناريوهات المســـتقبل 13

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن **مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي**، بهدف تسليط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن، وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في مسار الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على حياة المواطنين. وتغطي النشرة بانتظام أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، مثل تحركات أسعار الصرف، إلى جانب القرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي. بالإضافة إلى تغطية أهم مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها في اليمن. كما تقدم تحليلات مهنية ومعمّقة تساعد على فهم الاتجاهات الاقتصادية وربطها بسياقاتها المختلفة، بما يجعلها مرجعًا موثوقًا للباحثين وصنّاع القرار وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي. المعلومات والبيانات الواردة في هذا الإصدار هي نتاج عملية الرصد والتوثيق التي ينفذها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بشكل دوري، وتهدف إلى توفير صورة دقيقة وموضوعية عن المستجدات الاقتصادية في اليمن.

المعلومات والبيانات الواردة في هذا الإصدار هي نتاج عملية الرصد والتوثيق التي ينفذها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بشكل دوري، وتهدف إلى توفير صورة دقيقة وموضوعية عن المستجدات الاقتصادية في اليمن.

أبرز الأخبار والمؤشرات خلال الشهر (1 - 30 نوفمبر 2025م)

أولاً: إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة:

عودة قيادة السلطة الشرعية إلى عدن: رئيس مجلس القيادة الرئاسي ورئيس الوزراء يعودان إلى عدن ويؤكدان المضي في خطة الإصلاحات الاقتصادية، عقب إيداع السعودية نحو 90 مليون دولار في حسابات البنك المركزي كدفعتين من المنحة الاقتصادية، ما أتاح البدء بصرف رواتب الموظفين المتأخرة وسط أزمة مالية خانقة وشحة الاحتياطيات الأجنبية للحكومة.

أخطر أزمة مالية منذ الحرب: مسؤولون في البنك المركزي بعدن يؤكدون لرويترز أن الحكومة تواجه أسوأ أزمة مالية منذ 2015 نتيجة توقف الدعم الخارجي وتأخر الدعم الخليجي.

تقرير البنك الدولي: البنك الدولي يشير إلى ضغوط اقتصادية هائلة خلال النصف الأول من 2025 بسبب الحصار على صادرات النفط، التضخم، وتراجع المساعدات، متوقعاً انخفاض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.5٪، ما ينذر بتفاقم أزمة الأمن الغذائي.

التزام حكومي بخطة الإصلاحات: رئيس الوزراء سالم بن بريك يؤكد المضي في تنفيذ إصلاحات شاملة لمعالجة الاختلالات ومكافحة الفساد ورفع كفاءة إدارة المال العام، مشدداً على ضرورة استمرار الدعم الدولي.

اجتماع حكومي برئاسة العليمي: رئيس مجلس القيادة الرئاسي يترأس اجتماعاً في عدن لمناقشة دعم جهود استكمال الإصلاحات، مؤكداً ضرورة تنمية الموارد، وتحريك سعر الدولار الجمركي، والالتزام بتقديم الموازنة في موعدها، وحصر أملاك الدولة، ودراسة إنشاء صندوق سيادي لإدارة الأصول وفق معايير الحوكمة الدولية، إضافة إلى إصلاح السياسة النقدية وتعزيز استقلالية البنك المركزي.

إجراءات تقشف حكومية جديدة: رئيس الوزراء يعلن بدء تطبيق إجراءات تقشف صارمة تشمل تقييد سفر الوزراء وكبار المسؤولين إلى الخارج إلا للضرورة القصوى وبعد موافقة مسبقة، مؤكداً إعادة ضبط وتيرة العمل التنفيذي في عدن.

قرارات حكومية لدعم الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص: مجلس الوزراء يقر وثيقة شراكة مع القطاع الخاص، ويوافق على إنشاء وحدة مختصة لدعم المشاريع المشتركة، ويوجه بإنشاء صندوق لتنمية المشروعات وتحديد أولوياتها بالتنسيق مع الجهات المختصة. وتم إعداد وثيقة الشراكة بالتعاون مع البنك الدولي ضمن برنامج الإصلاحات وتستهدف توسيع الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية.

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول يؤكد أهمية الشراكة مع القطاع الخاص، ورئيس الوزراء يؤكد أن القطاع الخاص هو حجر الزاوية للتعافي الاقتصادي خلال لقائه نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس غرفة عدن، حيث جرت مناقشة التحديات التي تواجه القطاع، بما في ذلك الرسوم غير القانونية، ازدواجية التحصيل، بطء إجراءات الميناء، والتهريب.

تحويل عمليات قطاع نفطي: شركة بترومسيلة الحكومية تبلغ موظفيها في قطاع (5) بشبوة بصدور قرار حكومي يقضي بتسليم عمليات القطاع لشركة جنة هنت، مؤكدة التزامها بتنفيذ التوجيهات الرسمية بهذا الشأن.

البنك المركزي اليمني في عدن يشدد، خلال اجتماع مشترك مع لجنة تنظيم الواردات والغرفة التجارية الصناعية، على ضرورة التزام التجار ورجال الأعمال بالآليات التنظيمية للجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات. وأكد الاجتماع أهمية الامتثال للإجراءات الفنية وتوريد مبيعات القطاع التجاري أولاً بأول إلى الحسابات البنكية، باعتبار هذه الخطوة أساساً لاستعادة الدورة النقدية داخل النظام المصرفي وتمكين البنوك من أداء دورها وتعزيز السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي.

وزارة الخدمة المدنية في الحكومة الشرعية في عدن تعمم بإيقاف رواتب جميع الموظفين الذين لم ينجزوا إجراءات مطابقة الازدواج الوظيفي أو الاستقالة، ابتداءً من نوفمبر الجاري، مع تنزيل رواتب الموظفين المزدوجين الذين لم يصححوا أوضاعهم ابتداءً من ديسمبر 2025.

وزارة الصناعة والتجارة في عدن تدعو التجار وكبار مستوردي السلع الغذائية والاستهلاكية إلى عدم رفع الأسعار إلا بعد إشعار الوزارة وتقديم مبررات رسمية مدعمة بالمستندات.

رئيس وزراء حكومة عدن يوجّه محافظي حضرموت وشبوة والمهرة ولحج بالإغلاق الفوري لموانئ الشحر ونشطون ورأس العارة وقنا ابتداءً من 3 نوفمبر 2025، تنفيذاً للقرار الرئاسي رقم (11) لسنة 2025، مع اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي جهة تعرقل التنفيذ.

وزارة المالية توجه جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات العامة بإغلاق حساباتها المفتوحة في البنوك التجارية وشركات الصرافة، وحصر تعاملاتها البنكية عبر البنك المركزي اليمني وفروعه فقط.

محافظ البنك المركزي اليمني في عدن يصدر قرار رقم (29) لعام 2025م، بشأن إيقاف الترخيص الممنوح لمنشأة صرافة وإغلاق مقرها، للمخالفة المثبتة بتقرير النزول الميداني المرفوع من قطاع الرقابة على البنوك.

مخرجات مؤتمر الطاقة في عدن: شهد المؤتمر الوطني الأول للطاقة في عدن إقرار حزمة مشاريع استراتيجية لتطوير البنية التحتية للكهرباء، بدعم إماراتي بقيمة مليار دولار، وإطلاق «العهد الوطني للطاقة 2035» كإطار طويل الأمد لإصلاح القطاع والاتجاه نحو الطاقة المتجددة. كما عزز المؤتمر شراكات الحكومة مع المانحين والقطاع الخاص، وأقر تشكيل لجان فنية لمتابعة تنفيذ المشاريع، مع إعلان 2026 عاماً للكهرباء بهدف تسريع خطط التعافي وتحقيق الاستقرار في خدمات الطاقة.

ثانياً: المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

فريق الإصلاحات الاقتصادية يعقد اجتماعه السنوي في سيئون ويؤكد دعمه لخطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وتخفيف الأعباء على المواطنين.

السلطات المحلية بحضرموت تفتتح مركزاً جديداً لتنمية صادرات العسل والبصل والاسماك بتمويل أوروبي ضمن مشروع SIERY الممول من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز القدرة التصديرية وتنمية الاقتصاد المحلي.

سائقو الشاحنات في الخط الدولي (عُمان - اليمن) يعلنون إضراباً ويتوقفون عن الحركة في منطقة المطار بمدينة سيئون بمحافظة حضرموت، احتجاجًا على مطالبة نقطة المطار بمبالغ تصل إلى 150 ألف ريال عن كل قاطرة مقابل السماح بالمرور.

تواصل أزمة النقل الثقيل في حضرموت مع احتجاز عشرات الشاحنات لليوم الثالث في النقطة العسكرية بين شقرة وقرن الكلاسي في محافظة أبين بعد رفض السائقين دفع جباية قدرها 200 ألف ريال، مؤكدين أن تكلفة حمولة الكَرّي لا تتجاوز 50 ألف ريال فقط.

شهد القطاع التجاري في صنعاء وتحديدا تجار باب السلام إضرابًا شاملًا دعت إليه النقابة العامة لتجار الملابس والأقمشة والأحذية، احتجاجًا على القرارات المالية والجمركية التي تفرضها جماعة الحوثي، والتي وصفتها النقابة بأنها "ظالمة" وأثقلت السوق ورفعت الأعباء على التجار والمستهلكين؛ مؤكدة أن هذه الخطوة جاءت بعد تجاهل الجهات الحوثية لمذكراتها وشكاواها المتكررة، ومطالِبة بمراجعة تلك القرارات التي تسببت في اضطراب واسع وارتفاع غير مبرر في التكاليف، كما دعت مختلف القطاعات التجارية - من الخردوات والأدوات المنزلية والألعاب والدراجات النارية إلى التحف والهدايا والساعات والإكسسوارات والأدوات الكهربائية والعطور وأدوات التجميل - إلى الالتزام الكامل بالإضراب بعد أن "طُرقت كل الأبواب دون استجابة".

في فيديو متداول على منصات التواصل الاجتماعي؛ شكا تجار ورجال أعمال في صنعاء - أثناء اجتماعهم في مقر الغرفة التجارية بصنعاء مع مسئولين من هيئة الاستثمار التابعة لجماعة الحوثي - من تصاعد الضغوط التي تمارسها سلطات الحوثيين عليهم، مؤكدين خلال اجتماع مع هيئة الاستثمار أن الجرع السعرية المتكررة، والجبايات المفروضة على المصنّعين، ومنع إدخال السلع المستوردة بحجج مثل "عدم الاختصاص" أو "تنظيم الاستيراد"، باتت تعرقل نشاطهم التجاري وتكبّدهم خسائر فادحة، فيما اتهم التجار الهيئة بفرض سياسات تعسفية تهدد استقرار القطاع الخاص، ملوّحين بمغادرة السوق إذا استمرت الإجراءات الحالية. وكشف أحد كبار التجار أن مصلحة الضرائب فرضت على القطاع الخاص خمس جرع سعرية منذ مطلع سبتمبر 2025، مشيرًا إلى القطاع الخاص اضطر لإغلاق 52 مصنعًا للمياه منذ عام 2020 وحتى اليوم نتيجة الجبايات الحوثية المتزايدة.

الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري تصدر تعميماً يقضي بإيقاف شركة صقر الحجاز للنقل البري بعد حادثة احتراق احد باصات الشركة في منطقة العرقوب بأبين والذي أدى إلى وفاة أكثر من 20 مسافر كانوا على متن الباص كما وجهت بمنع التعامل مع شركة «البرق» للنقل الداخلي، بعد رصد مخالفات جسيمة وتقصير في التزاماتها تجاه المسافرين.

رئيس مجلس إدارة بنك التضامن شوقي هائل يعلن عن إنشاء محفظة تمويلية بقيمة تتجاوز10 مليارات ريال لدعم المشاريع الريادية في تعز، وذلك في إطار مهرجان تعز الريادي 2025. سيتم تمويل المشاريع عبر شراكة بين البنوك، والقطاع الخاص، والمانحين، وتم التوجيه لإنشاء قطاع خاص لريادة الأعمال داخل الغرفة التجارية بمحافظة تعز.

الغرفة الملاحية اليمنية في صنعاء تعمم على الغرفة التجارية الصناعية في صنعاء باستئناف النقل البحري إلى ميناء الحديدة عبر شركة الحلال للملاحة.

ثالثاً: أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي:

برنامج الغذاء العالمي يقول إن نحو 61٪ من الأسر بمسح البرنامج في اليمن خلال سبتمبر 2025 عانوا من صعوبة تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية، وهو مستوى مماثل لما كان عليه في الفترة نفسها من 2024.

وزارة الخزانة الأميركية تعلن فرض عقوبات على 32 فردًا وكيانًا في إيران والإمارات وتركيا والصين وهونغ كونغ والهند وألمانيا وأوكرانيا، لتورطهم في تشغيل شبكات مشتريات متعددة تدعم إنتاج إيران للصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة.

اليمن والمملكة العربية السعودية توقعان مذكرة تفاهم لتنفيذ مشروعات طاقة بقدرة 300 ميجاوات ضمن المرحلة الأولى من البرنامج. المشروع الممول من البرنامج السعودي تنفذه شركة الخليج العالمية للطاقة الكهربائية، ويتضمن توفير منشآت لمحطات استراتيجية في كل من: عدن، المكلا، سيئون، وتعز، بقدرة إنتاجية تصل إلى 300 ميجاوات كمرحلة أولى.

مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ جويس مسويا، تقول في إحاطة أمام اجتماع مجلس الأمن بشأن انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالصراع إن أزمة الغذاء في اليمن تُعد واحدة من أشد الأزمات تفاقماً على مستوى العالم، وهي ناجمة في المقام الأول عن النزاع المسلح والعنف، حيث يعاني حالياً 17 مليون شخص من الجوع.

برنامج الأغذية العالمي يقول في أحدث تقرير له بشأن الوضع الإنساني في اليمن: «بسبب نقص التمويل، لن نتمكن من تقديم المساعدات الغذائية إلا لعدد 1٫6 مليون شخص فقط في مناطق نفوذ الحكومة اعتباراً من أوائل عام 2026 وأضاف التقرير أن 1٫8 مليون شخص سيُحرمون من المساعدات الغذائية العامة (GFA)، وهو ما يعادل نحو 53٪ من إجمالي المستفيدين البالغ عددهم 3٫4 مليون شخص.

متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر نوفمبر

أسعار صرف العملات

مقابل الريال اليمني

نوفمبر 2025م

العملة	شراء	بيع
عدن		
دولار أمريكي	--	1631
ريال سعودي	--	427
صنعاء		
دولار أمريكي	535	535
ريال سعودي	140	139

تحليل

مثّل شهر نوفمبر من العام الجاري ذروة الطموحات بالإصلاحات الاقتصادية قبل أن تتصاعد الأحداث الأمنية والعسكرية في مناطق ما يسمى « الحكومة الشرعية » لتعصف بتلك الآمال والإجراءات، وتصبح حالة عدم اليقين هي المسيطرة على المشهد في المرحلة الراهنة.

فقد شهدت عدن حراك سياسي ودبلوماسي لافت، حيث عاد رئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد العليمي، ورئيس الحكومة وبعض أعضاء مجلس القيادة الرئاسي وعقدت سلسلة من الاجتماعات أعطت انطباعًا بأن السلطة الشرعية « المعترف بها دوليا » جادة في تجاوز الضائقة المالية الشديدة جراء توقف تصدر النفط، بالرغم من استمرار حالة التباين في تنفيذ ما سمى بخطة الإصلاحات الاقتصادية بين رئيس مجلس القيادة الرئاسي ورئيس الحكومة لاسيما ما يتعلق برفع سعر الدولار الجمركي.

ومثّل تسليم مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين للأشهر المتأخرة من قبل الحكومة خطوة تطمينيه مهمة، خففت من اشتعال الحرائق جراء التوجيهات المتعددة بضبط الإيرادات لاسيما من المحافظات، وإغلاق بعض الموانئ غير الرسمية، والتوريد إلى حساب الحكومة لدى البنك المركزي من قبل كافة المؤسسات.

وبالرغم من التوقعات غير المتفائلة للبنك الدولي بشأن الأوضاع الاقتصادية، وشحة الإيرادات الحكومية التي لا تغطي سوى أقل من 30 ٪ من فاتورة المرتبات فإن الآمال كانت مرتفعة نسبيا لاسيما مع النتائج الإيجابية التي حققتها لجنة تمويل الاستيراد والتي استطاعت خلال ثلاثة أشهر تقريبا تغطية فاتورة الاستيراد بالعملة الصعبة من الخارج بمبلغ 2 مليار دولار، ومن مصادر غير تضخمية.

أدت الجهود التي قامت بها اللجنة إلى استمرار استقرار سعر العملة عند المستوى الذي حدده البنك المركزي عند حدود 1620 للدولار الواحد بعد أن كان قد وصل إلى حدود ثلاثة آلاف ريال للدولار الواحد في شهر يوليو الماضي، كما ساهمت بعض الإجراءات المتعلقة بربط عملية الاستيراد بالتحويلات البنكية وتسليم الفواتير الأصلية بتحسن في الإيرادات الضريبية والجمركية بنسبة 30 بالمئة وفقا لمصادر رسمية حصلنا عليها.

وفي هـذا السـياق أقـرت حكومـة سـالم بـن بريـك في عـدن وثيقـة الشـراكة مـع القطـاع الخـاص بهـدف التهيئـة للاسـتثمار في مشـروعات البنيـة التحتيـة بنظـام PPP، وتضمنـت القـرارات إنشـاء وحـدة مختصـة لدعـم المشـاريع المشـتركة كمـا تـم التوجيـه بإنشـاء صنـدوق لتنميـة المشـروعات، كمـا قـام رئيـس الحكومة بإصـدار العديـد من القـرارات بتعيين مستشـارين في جوانـب اقتصاديـة وتنمويـة في مكتـب رئيـس الحكومـة مـن أجـل إدارة بعـض الملفـات الاقتصاديـة المهمـة.

مثّـل ذلـك الحـراك وإن ظـل على الصعيـد النظـري فرصـة لإحيـاء دور الحكومـة ومؤسسـاتها الهشـة لاسـيما عقـب الخلافـات التـي أطاحـت برئيـس الـوزراء السـابق الدكتـور أحمـد بـن مبـارك، إلا أن ذلـك لـم يسـتمر طويـلًا إذ أدت الأحـداث العسـكرية الأخيـرة والمتمثلة في سـيطرة القـوات التابعـة للمجلـس الانتقالـي الجنوبـي على حضرمـوت والمهـرة مطلـع ديسـمبر 2025 إلـى حالـة مـن الشـلل الكلـي في مؤسسـات الحكومـة الشـرعية حيـث غـادر رئيـس مجلـس القيـادة الرئاسـي ورئيـس الحكومـة العاصمـة المؤقتـة عـدن.

وبالمقابـل شـهدت مناطـق سـيطرة جماعـة الحوثـي حالـة مـن الاحتجاجـات لمكونـات القطـاع الخـاص جـراء تصاعـد الجبايـات التـي تفرضهـا جماعـة الحوثـي وتطبيـق سياسـات حمايـة المنتـج الوطنـي ومقاطعـة المنتجـات والبضائـع الأمريكيـة رداً على العقوبـات الامريكيـة على الجماعـة.

وتمـارس جماعـة الحوثـي تشـديدات على دخـول العديـد مـن السـلع في المنافـذ الجمركيـة التـي تسـيطر عليهـا، مـع تصاعـد حـدة الانكمـاش الاقتصـادي في مناطـق سـيطرتها وهـروب العديـد مـن رؤوس الأمـوال جـراء شـحة السـيولة والسياسـات الجبائيـة التـي انتهجتهـا الجماعة خـلال السـنوات الماضيـة.

وتواجـه جماعـة الحوثـي صعوبـات اقتصاديـة كبيـرة جـراء العقوبـات الأمريكية وتدميـر الموانئ التـي تسـيطر عليهـا في البحـر الأحمـر مـن قبـل إسـرائيل خـلال الأشـهر الماضيـة، الأمـر الـذي أدى إلـى ضعـف في سلاسـل التوريـد، ويلجـأ العديـد مـن التجـار إلـى شـحن البضائـع إلـى ميناء صلالـة في عمـان ومـن ثـم نقلهـا في سـفن صغيـرة إلـى موانـئ الحديـدة.

ورغـم اسـتقرار سـعر صـرف العملـة الوطنيـة « الريـال » في مناطـق سـيطرة جماعـة الحوثـي إلا أن تأثيـر انسـحاب المنظمـات الدوليـة التـي تقـدم الدعـم الإنسـاني كان لهـا تأثيـر كبيـر على تصاعـد حـدة الفقـر في تلـك المناطـق بالتزامـن مـع دخـول تلـك المناطـق بحالـة مـن العزلـة جـراء العقوبـات الأمريكيـة وحالـة التوجـس التـي بـات يعانـي منهـا القطـاع الخـاص في تعاملـه مـع الجماعـة.

سيناريوهات المستقبل

مع استمرار ضبابية المشهد الأمني والسياسي في مناطق « السلطة الشرعية » عقب الأحداث الأخيرة، فإن ملامح المرحلة المقبلة تبدو مقلقة للغاية، حيث من المتوقع أن تتسبب الأحداث الأمنية في تصاعد مستوى عدم اليقين، ما قد يؤدي إلى انهيار في النتائج الإيجابية التي تحققت، المتمثلة في استقرار سعر صرف الريال اليمني والتحسن النسبي في الإيرادات العامة للدولة.

أدت الأزمة الراهنة إلى توقف برنامج الإصلاحات الاقتصادية، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم العجز لدى الحكومة وعدم القدرة على الانتظام في تسليم المرتبات من مصادر غير تضخمية، ناهيك عن استمرار حالة التسرب للموارد العامة للدولة خارج القنوات المالية الرسمية للحكومة.

من المتوقع في حال استمرت الأزمة أن تتوقف كثير من المنظمات الدولية عن تنفيذ أنشطة مباشرة في العديد من مناطق الحكومة الشرعية، وقد أعلن صندوق النقد الدولي التوقف عن الاستمرار في المشاورات في جوانب متعلقة بالإصلاحات، وهو مؤشر قد يقود إلى تداعيات كبيرة لاحقاً.

كما أن حالة الشلل الذي أصيبت به الحكومة سيؤدي إلى حرمانها من الحصول على التمويلات المعلنة لاسيما من قبل المملكة العربية السعودية، إذ مُنحت الحكومة مبلغ يقدر بـ 368 مليون دولار لدعم الموازنة والطاقة شريطة تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

من المتوقع أن تؤدي حالة التجييش العسكري على الأرض إلى تدفق كميات كبيرة من النقد الأجنبي لدعم الأطراف المسلحة داخل اليمن لكن تلك الأموال يتم تداولها في العادة خارج منظومة الاقتصاد الرسمي وبالتالي تؤدي إلى نتائج كارثية على العملة والاستقرار حيث يتم استخدام جزء كبير منها للمضاربة بالعملة وعمليات غسل الأموال.
تدخل اليمن فصلاً جديداً من الصراع العنقودي غير واضح الملامح في ظل تقاطع مصالح الأطراف الدولية الحاضرة والمؤثرة في المشهد اليمني، ولا يبدو أن هناك أفق لحل سياسي قريب الأمر الذي ينعكس سلبًا على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية ويضاعف حدة المعاناة التي وصلت مراحل مأساوية وغير مسبوقة وفي ظل تراجع حجم التمويلات والمنح المخصصة للدعم الاغاثي والإنساني في اليمن.

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مركـــز الدراســـات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمـــات المجتمع المدني اليمنيـــة التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار, والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف

https://economicmedia.net

اليمن ـ تعز - حي الدحي
٠٠٩٦٧-٤-٢٤٩٣٠٦

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia